



الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية
الوزير

التاريخ: 2025/09/16

بيان صادر عن المديرية العامة للشؤون العقارية

تتناقل بعض وسائل الإعلام والمواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي أخباراً وشكاوى متعددة ومتكررة عن فساد وشبهات فساد ناتجة عن دفع رشاوى وابتزاز يتعرض لها المواطنون في مختلف أمانات السجل العقاري التابعة للمديرية العامة للشؤون العقارية.

لذلك، تطلب المديرية العامة من جميع وسائل الإعلام التي تصلها هذه الشكاوى أو شكاوى مماثلة وخصوصاً من الكتاب المختصين تزويدها بالمعطيات التي لديهم، بالأسماء والأدلة والبراهين، من أسماء موظفين وأصحاب علاقة وأرقام عقارات ومناطق عقارية، كما وتطلب أيضاً من المواطنين كافة الذين يتعرضون لأي محاولة ابتزاز أو طلب رشاوى، التقدم مباشرة إلى مكتب مدير عام الشؤون العقارية جويس عقل لتقديم كل ما لديهم وذلك في مبنى المديرية الكائن في بيروت- جسر فؤاد شهاب- مبنى مكرزل - الطابق العاشر للإبلاغ وإثبات الوقائع والبراهين التي لديهم، وذلك تمهيداً لاتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية بحق جميع المرتكبين.

وإذ تهيب المديرية بوسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وكل المعنيين التجاوب مع رغبتها، بإيداعها ما لديهم من معطيات وإثباتات، وطبعاً انطلاقاً من توخي الدقة في سوق كل الإرتكابات المشار إليها، فإنها تُعوّل على ضرورة التعاون بغية حسن سير المرفق العام وخدمة للمصلحة العامة.

بيان صادر عن المديرية العامة للجمارك بموضوع باخرة الفيول اويل HAWK III

بتاريخ ٢١ آب ٢٠٢٥ واثرتلقي مديرية الجمارك العامة اخباراً مفاده أن الباخرة HAWK III القادمة إلى لبنان محملة بمادة الفيول اويل لصالح كهرباء لبنان تحمل أوراقاً مزورة وأن منشأ الفيول الحقيقي هو روسيا وليس تركيا، جرى توجيه دورية من شعبة بيروت البحرية إلى مصب الذوق وصعدت إلى الباخرة ودققت مستنداتها وحاسوب القبطان وثبت من خلال تحقيقاتها ان منشأ الفيول اويل هو روسي وان المستندات المقدمة الى السلطات اللبنانية غير صحيحة.

بناء عليه، تمت مخابرة النيابة العامة التمييزية التي أشارت بمنع سفر الباخرة والتوسع بالتحقيق. بتاريخ ٥ ايلول ٢٠٢٥ أعطت وزارة الطاقة الاذن بتفريغ الحمولة حيث أفرغت كميته في مصب الذوق وأنتقلت إلى مصب الجية لإفراغ باقي الحمولة بناء لإشارة النيابة العامة التمييزية القاضية بالسماح بانتقال الباخرة إلى الجية والابقاء على منع سفرها، على أن تعود لاحقاً إلى بيروت لاستكمال التحقيقات وتسطير محضر حجز بها.

بتاريخ ١٢ ايلول ٢٠٢٥ وأثناء عودتها إلى بيروت قام طاقم الباخرة بإطفاء جهاز التتبع وانطلقت هاربة في محاولة للإفلات من الإجراءات القضائية متوجهة الى خارج المياه الاقليمية اللبنانية بطريقة غير قانونية، فنذرت وحدة من فوج مغاوير البحر بالاشتراك مع القوات البحرية والقوات الجوية في الجيش اللبناني عملية مطاردة وأوقفت السفينه على مسافة حوالي ثلاثين ميلاً بحرياً "من الشواطئ اللبنانية واعادتها.

إزاء هذه الوقائع، يهم المديرية العامة للجمارك ان توضح ان المديرية قد قامت بجميع الاجراءات اللازمة لكشف هذا التزوير وذلك بمجهود استثنائي من ضابط وعناصر شعبة بيروت البحرية، وأن الباخرة محجوزة حالياً لصالح مديرية النقل البري والبحري وأنها ممنوعة من السفر بموجب إشارة النيابة العامة التمييزية المبلغة الى غرفة العمليات البحرية بحسب الاصول؛ وأن المحضر العدلي قد ختم وسلّم بتاريخ ١١ ايلول ٢٠٢٥ إلى شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي فرع التحقيق بناء لإشارة النيابة العامة التمييزية.

وتلفت المديرية انه، بخلاف كل ما اشيع في الاعلام، وللحؤول دون توقف المعامل عن انتاج الكهرباء وإغراق غالبية المناطق اللبنانية في العتمة، كانت مديرية الجمارك العامة قد وافقت على تفريغ حمولة الباخرة واستعمالها في كل من معمل الذوق ومعمل الجية، وذلك بصورة استثنائية وقبل انجاز معاملاتها الجمركية، وذلك بعد عدم ممانعة النيابة العامة التمييزية.

وفي السياق، تتابع ادارة الجمارك ملاحقة المخالفات الجمركية المحققة بحق كل من الباخرة والمورد والمستورد.